مقدمـــــــة:

من المصطلحات الأكثر تعقيدا مصطلح الحضارة حيث يحمل عدة معاني، وكل منها يعكس مرئيات خاصة عن الوجود ويختصر مفاهيم أصحابه عن الحياة، و لا غرو في ذلك، فمفهوم الحضارة مقياس لمستوى الإدراك، وعنوان على معطيات الأمم والشعوب، ومن خلاله يمكن تفسير كثير من أحداث التاريخ ومضامين الثقافة والإبداع، و قد غلب على المؤرخين والفلاسفة والمفكرين في القرون المتأخرة من الأبحاث الحضارية موضحين مفاهيم عنها وعن تفسير تواريخ الأمم، توصلا إلى رسم صورة أو أخرى للحضارات.

وفي هرم الضوابط الحضارية تأتي الدولة ضمن مفهوم ومعطيات أصلية ترعى الإنسان وتكفل تجمعه وتسهل له معايشه، وتفتح المجال رحيبا أمام التفاعل المستمر بين الإنسان والبيئة والأكوان، محققة في مجملها، الأمن والسعادة والاستقرار والكفاية...

ويأتي في قمة هرم الضوابط الحضارية القيادة الراشدة الواعية، وهي التي تدرك مسؤولياتها، والقيادة هنا تعني كل مسؤول تتفاعل معه الدولة والأمة بدءا بالإمام أو الرئيس الأعلى وانتهاء بالشرطي مرورا بكل المكونات القيادية الأخرى.

غير أن الأهم في القيادة هم النخبة أو الطليعة من رؤساء ومفكرين وعلماء و أساتذة و باحثين... فهؤلاء يملكون من التأثير على سائر أفراد الأمة ما يجعلهم بحق محط المسؤولية الأولى، فالنخبة عندما تجد قاعدة تتجاوب وتدرك المسؤولية وتبعاتها بإمكانها أن تترجم تطلعاتها إلى واقع ملموس.

كما أن القاعدة الواعية تتمكن من محاسبة القيادة الراشدة، فتدرك النخبة أن هنالك من يناقشها الحساب، أو بتعبير آخر هنالك وعي حضاري لا يمكن تجاهله، ولا ريب أن أعباء ومسؤوليات التوجه والابتكار والنظر إلى المستقبل والتطلع إلى الأعلى ملقاة بثقلها على كواهل النخبة والصفوة. فبقدر ما يكون الشعور بضخامة الأعباء شعورا مرهفا، وبقدر امتلاك النخبة لتصورات سليمة لعقليات متفتحة، بقدر ما تتمكن هذه النخبة من تجاوز المشكلات ومن دفع الأمة في مجالات الرقي والتصعيد.

وتظل الأمة والجماعة بخير طالما أن هذه الطليعة متفتحة الآفاق والعقول، مدركة لحركة التطور وعارفة بطبيعة عصرها وبأساليب الحياة المستجدة – فرحم الله رجلا عرف زمانه واستقامت طريقته– وعندما تبدأ هذه النخبة بالانغلاق على

نفسها، وعندما تصاب هذه الفئة أو تفسد فإنها تكون قد استنفذت أغراضها وابتعدت عن مواصفات القيادة الراشدة الواعية. فإن تمكنت الأمة أو الجماعة إستبدال القيادة بأخرى أكثر وعيا وحمية وتفهما حافظت على مدها الحضاري و إلا فإن عدم التبديل هذا يوصل الأمة أو الجماعة إلى ما يعرف بالعقم القيادي وهى مرحلة خطيرة قد تنتهي بتدمير الأمة والجماعة وتفكيك أجزائها ووقف العطاء فيها وقد يوصلها العقم أيضا إلى مرحلة اندثار الحضارة إن كانت قد فقدت سائر ضوابطها.

وهذا ما قامت به بعض **الشعوب الأوروبية** عندما استبدلت قياداتها السابقة حين بدأت هذه النخبة بالانغلاق على نفسها، وعندما أصيبت هذه الفئة وفسدت و استنفذت أغراضها وابتعدت عن مواصفات القيادة الراشدة الواعية بعد أن أدخلت شعوبها في أقل من نصف قرن في حربين عالميتين دمرتا البشرية و أودتا بحياة الملايين وراح ضحيتهما ملايين آخرين ما بين جريح ومشرد وأرملة ويتيم، وجاءت بقيادة أخرى جديدة متفتحة الآفاق والعقول، مدركة لحركة التطور وعارفة بطبيعة عصرها وبأساليب الحياة المستجدة من وجهة نظر هذه الشعوب.

واستطاعت هذه القيادة الجديدة أن تلبي متطلبات عصرها كما استطاعت أن تزيل الفوارق بين شعوبها وأن تشترك في تحقيق مصالحها وأن توحد بين دولها ومؤسساتها في وقت قياسي إذ لم ينقضي سوى نصف قرن على الحرب العالمية الثانية التي لم تكن سوى انعكاس لتضارب المصالح و لتجاوز الزمان لتلك القيادات التي حكمت آنذاك بعد انغلاقها على نفسها واستنفاذها لأغراضها.

و قد حاولت هذه الطليعة المتفتحة الآفاق و العقول (مرار و تكرارا) باستمرار في عدة محاولات- قد نجح البعض منها و باء بالفشل البعض الآخر- تكوين كيان جديد يجمعهم ويلم شملهم و بذلك تمكنوا من التغلب على مجريات الماضي من مآسي .

و بالتمعن في نظرة **المسار الأوروبي** نجد أنه من خلال نهاية النظام العالمي الثنائي القطبية ، عادت لأوروبا مكانتها التي فقدتها بالتبعية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية – في نصفها الغربي – والتبعية الأيديولوجية للإتحاد السوفيتي في نصفها الشرقي ، وبقدر الرضا الأمريكي على التبعية الغربية لها. فقد كانت تشجع قيام اتحاد بين دولها يخفف عنها عبء المسئولية الكاملة الملقاة على كاهلها السياسي والعسكري في مواجهة الاتحاد السوفيتي داخل وخارج أوروبا، لأن الاتحاد السوفيتي في عقدي الخمسينات والستينات كون علاقات وتحالفات مع دول أوروبا الشرقية والدول الثورية في العالم العربي، ودول كثيرة متعددة في العالم الثالث ، معادياً لأمريكا والاستعمار الأوروبي القديم – الأمر

الذي يتطلب انتشاراً واسعاً للقوة الأمريكية العسكرية لحماية نفوذها وأيديولوجياتها مع انهيار الإمبراطورية البريطانية ، ونهاية أشكال الاستعمار الأوروبي القديم للدول الإفريقية و الأسيوية.

وتم هذا كله بمنظور وظيفي يقوم على أساس المرحلية والتدريج ، والحركة من أسفل إلى أعلى في التكامل مع نقل السلطات والصلاحيات الاتحادية الأعلى من سلطات الدول تدريجياً من خلال منطق التنسيق والتعاون وتحقيق المصالح، وهو نموذج مثالي يمكن الاستفادة منه على مستوى النظام الرسمي العربي وتطبيق مفهوم الدول القائدة التكاملية.

و من خلال هذا نجد أن **المنظمات الإقليمية بأوروبا** قامت كوسيلة لجمع الشمل وتجاوز رواسب الحروب. و قد عرفت أوروبا نوعين من التنظيمات، ففي الجزء الشرقي من القارة والذي عرف بأوروبا الشرقية أو الاشتراكية كانت هناك تنظيمات سياسية واقتصادية وأيضا عسكرية، وفى الجزء الغربي من القارة وجدت منظمات أخرى، ومع تفكك الاتحاد السوفياتي انهارت بالتبعية التنظيمات التي جمعت الجزء الشرقي من القارة الأوروبية، أما الجزء الغربي فما تزال هذه المنظمات قائمة بل أنها تسعى إلى استيعاب دول أوروبا الشرقية داخلها، و من **أهمها الاتحاد الأوروبي** الذي كان نتاجا للعديد من مراحل التعاون المشترك بين دول أوروبا الغربية والذي جمع بين جوانبه العديد من الهياكل و التنظيمات الإقليمية الدولية.

و لذلك سنركز على **الاتحاد الأوروبي** مع الإشارة إلى المحاولات السابقة عليه، فهذا الاتحاد لا يزال في تطور مستمر لا يتوقف...

حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر قوة اقتصادية في العالم ويمتلك أكبر سوق في العالم وتعتبر التجربة الأوروبية هي أكبر تجارب التكامل والاندماج الإقليمي نجاحا.

فكانت انطلاقة الاتحاد الأوروبي ابتداء من تشكيل اتحاد غرب أوروبا بتوقيع اتفاق بروكسل الأمني عام 1948م، والذي كان نواة لإنشاء حلف شمال الأطلنطي مع كندا وأمريكا عام 1949م، للدفاع عن أوروبا ضد الخطر الشيوعي الذي تولى كافة المسئوليات العسكرية الجماعية لدول أوروبا الغربية التي حافظت على مسمى " اتحاد غرب أوروبا" للتنسيق والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بجانب الدفاع الذاتي الجماعي ، وإن بقي في حاله كتموين عسكري إلى نهاية عقد السبعينات مع بوادر ظهور وفاق أمريكي – سوفياتي خشيت معه دول أوروبا الغربية أن يؤدي إلى صفقات تسوية على حساب أوروبا أو تحسباً لأي توترات في العلاقات بين القوتين العظيمتين.

وبدأت عام 1948م مراجعة المعاهدة الدفاعية للإتحاد لتقديمها في بلورة هوية عسكرية أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلنطي لدرجة أنها طالبت كافة الاتحاد الأوروبي بالانضمام إلى معاهدة " اتحاد غرب أوروبا" العسكرية باعتباره المكون الدفاعي الأوروبي – للإتحاد الأوروبي – ورحب مجلس الحلف الأطلنطي بهذه الدعوة في قمة ماستريخت عام 1991م .

وبالنسبة للإتحاد الأوروبي فقد كان إنشاؤه لدواعي اقتصادية بحتة ، بدأت باتفاقية الحديد والصلب بين فرنسا وألمانيا عام 1952م، ثم توسعت باتفاقية الطاقة الذرية في قمة روما عام 1957م ، ولم يكن لها تفاعلات مؤثرة على المستوى إلى أن دعا الرئيس الفرنسي " شارل ديجول" إلى إنشاء جهاز سياسي أوروبي موحد عام 1968م، وهو يلفت الانتباه إلى ضرورة انعقاده على مستوى القمة الأوروبية بشكل دوري ومنتظم، وبالفعل اتفق دول الاتحاد في قمة باريس عام 1974م على الاجتماع بشكل دوري ومنتظم في إطار" السوق الأوروبية المشتركة " والتي تكورت بصدور قانون أوروبا الموحد عام 1986م حين بدأ العمل بتنفيذ قرار انعقاد القمة الأوروبية بصفة منتظمة كل أربعة أشهر لمنح عملية بناء الاتحاد الأوروبي دفعة سياسة قوية ، وللتعبير عن موقف أوروبي موحد في السياسة الخارجية.

ومنذ العام 1986م دخل الاتحاد الأوروبي مرحلة التفعيل المؤسساتي والدستوري، بتشكيل آليات القمة ومجلس الوزراء الاتحادي والمفوضية الأوروبية ، وتقنين البرلمان الأوروبي وتشكيله بالانتخابات المباشرة والمستقلة عن البرلمانات المحلية وتطوير الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي من خلال تشكيل محكمة العدل الأوروبية ، وتدعيماً للشفافية شكلت محكمة المراجعين والمدققين للشؤون المالية مع الهيئات الاستشارية في اللجنة الاقتصادية، ولجنة اللوائح الجمركية. بجانب البنك الأوروبي برأسمال قدره مليار دولار في عام 1959م وأصبح رأسماله عام 1999م مائة مليار دولار ، ومع اتخاذ قرار بتوحيد العملة الأوروبية- وإصدار اليورو الأوروبي – تم تأسيس البنك المركزي الأوروبي الموحد...

هكذا تحولت أوروبا المتدمرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أوروبا القوية الموحدة في خمسين عاما، خطوة خطوة بدئا بالاتفاق على قطاع اقتصادي وحيد هو الفحم والصلب ثم الانتقال إلى التكامل القطاعي وتكامل السياسات الاقتصادية ، وصولا إلى السياسات العامة الداخلية، و انتهاءا بتوحيد المواقف على الإقليم الداخلي لدول الاتحاد خاصة و على الصعيد الأوروبي عامة، إلى محاولة فرض سيطرته العالمية الرائدة و التي تلعب دورا كبيرا في وقتنا الحالي...

فمن الدوافع التي دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع جانبين:

الجانب الأول يعتبر الاتحاد الأوربي هيئة إقليمية ذات كيان يعتد به على كلا الصعيدين و بالتالي يجب إظهار هذه المقومات لتبيان كيفية تحقيق الاندماج و التكامل و لأخذ العبر من تجربته، و من جانب آخر يعد الاتحاد الأوروبي تجربة أوروبية تعتبر أكبر تجارب التكامل والاندماج الإقليمي نجاحا، و هذا ما دفعني إلى دراسته محاولا إبراز كل من مساره و دوره و تأثيره على مجريات القانون الدولي.

و يعتبر الاتحاد الأوروبي ذو أهمية بالغة لما له من دور أساسي من الناحيتين الإقليمية و الدولية .حيث تبرز **أهمية** اختيار الموضوع من خلال النجاح الكبير الذي حققه الاتحاد الأوروبي في عملية الاندماج ليصبح القوة الأكبر اقتصاديا وسياسيا و دوليا، كما تكمن أهميته في تبيين نشأة وتأسيس الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تبيين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والآليات والتشريعات الصادرة عنها،و دور الاتحاد الأوروبي في تغيير مقتضيات الصعيد الإقليمي الأوروبي – سواء في الدول الداخلة في الاتحاد أو خارجه – و الدولي، هذا من جهة و من جهة أخرى فان أهمية هذا البحث تبرز من خلال أهدافه المعتمدة و التي من بينها:

- دراسة وتحليل موضوع الاتحاد الأوروبي.
- بيان كيفية نشأ الاتحاد الأوروبي.
- بيان مصادر التشريع والقانون في الاتحاد الأوروبي.
- بيان معالم الاتحاد الأوروبي و هياكله و التشريعات الصادرة عنها.
- بيان آليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي.
- بيان مدى هيمنة الاتحاد الأوروبي على الإقليم الأوروبي و الدولي.

و قد تكاد تنعدم الدراسات بصفة مفصلة لهذا الموضوع على الصعيد العربي و المحلي إلا أن هناك إشارات له من خلال بعض الباحثين و المؤلفين، و إن اقتصر بعضها على بعض هيئاته، بالرغم من أهميته في توضيح تحقيق معالم الوحدة و التكامل لدى الدول، إذ يجد الباحث في هذا الموضوع صعوبة في اقتناء المراجع و إن كان أغلبها مؤلفات أجنبية... و لهذا حاولت مجتهدا البحث فيه مبينا ماله و ما عليه من دور في القانون الإقليمي و الدولي.

و نظرا لتطلب هذا الموضوع دراسة تحليلية معمقة لكل جزئية من جزئياته و هذا بعد الوصف بالتحليل و بناءا على كونه يعتمد على تجميع و وصف معلومات معينة، أعتمد في منهجي هذا على المنهج التحليلي الوصفي وما دفعني إلى التنسيق بين المنهجين (المنهج التحليلي و المنهج الوصفي)لكون ترابطهما و تكملة بعضهما البعض في الوصف ثم التحليل لكل جزئية منه، و بالتالي الوصول إلى نتائج موضوعية.

حيث أن القائم بدراسة هذا الموضوع يستوجب عليه أخد المعطيات العلمية و الواقعية لتناوله، وأن يناقشه بموضوعية، و ما يتوصل إليه من خلال هذه الدراسة هو الوصول إلى نتائج موضوعية تتطابق و الواقع العلمي و العملي بكونه هيئة إقليمية تضم دول أوروبية كبرى تلعب دورا كبيرا على مجريات القانون الإقليمي و الدولي ، و ما ينبغي التأكد منه حداثة المراجع و القوانين التي تحكمه و بالتالي تبيان كل عنصر منه و تحليلها تحليلا علميا لإظهار طبيعة عمله و تداعياته.

و بناءا على ما سبق يتردد علينا طرح الإشكالية التالية:

ـ كيف نشأ الاتحاد الأوربي؟ و فيما تكمن هياكله ؟و تشريعاته ؟ وما هي آليات صنع القرار فيه؟ و ما مدى تأثيره على الصعيدين الاقليمي و الدولي؟

و للإجابة على هذه الإشكالية انتهج خطة تعتمد على فصلين، و أقسم كل فصل إلى مبحثين يتضمن كل منهما مطلبين و يتفرع كل مطلب إلى فرعين... معتمدا على منهجية علمية استندت إلى معطيات متنوعة ودراسات عديدة.

أما **الفصل الأول** (**الاتحاد الأوروبي و تنظيم أجهزته**) أتكلم في **المبحث الأول** منه عن الاتحاد الأوروبي كتكتل حديث و متميز ، ففي **المطلب الأول** أشير إلى المجموعات الأوروبية و دورها في قيام الاتحاد الأوروبي، مرورا بالحربين

العالميتين الأولى و الثانية و مدى تأثيرها على مقتضيات الصعيد الأوروبي، وصولا إلى المنظمات الأوروبية كبداية لكيان أوروبي موحد و كأساس في قيام اتحاد أوروبي اتضحت معالمه آنذاك. أما في **المطلب الثاني** أتطرق إلى نشأة الاتحاد الأوروبي من حيث المعاهدات و القوانين المنشأة له، إلى مصادر التشريع و القانون في الاتحاد الأوروبي. و في **المبحث الثاني** الذي يخص هيكل الاتحاد الأوروبي، في **المطلب الأول** أعرف الاتحاد الأوروبي مع ذكر المبادئ، و الأهداف التي يقوم عليها. و فيما يخص **المطلب الثاني** أشير باختصار لهياكله سواء الهياكل و المؤسسات الأساسية، أو الهيئات و المؤسسات الاستشارية و المستقلة، و أخص بالذكر التشريعات الصادرة عنها.

و بالنسبة إلى **الفصل الثاني (الاتحاد الأوروبي بين التداعيات الاقليمية و الدولية)** أتحدث عن التداعيات الإقليمية للاتحاد الأوروبي في **المبحث الأول** ، ففي **المطلب الأول** منه أذكر البعد الإقليمي للاتحاد الأوروبي من حيث مفهوم الإقليمية لدول الاتحاد الأوروبي و مستويات هذا النظام من جانب أول ، و من جانب آخر من حيث تعزيز المكاسب الإقليمية للاتحاد الأوروبي. و في **المطلب الثاني** الذي يتكلم عن الاتحاد الأوروبي و مدى هيمنـــته على الإقليم الأوروبي و أركز على علاقة الاتحاد الأوروبي بالدول الاتحادية من حيث آلية صنع القرار في الإقليم الأوروبي متضمنا مبدأ سمو القانون الدولي الأوروبي على الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد و أثره المباشر، وتصنيف القواعد القانونية الأوروبية و أساليب إدماجها في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد، وصولا إلى علاقة الاتحاد الأوروبي بالدول الأوروبية الأخرى من رهانات التوسع و تداعياته على الاتحاد الأوروبي، و أخص بالذكر التعامل مع تركيا و روسيا كمرشحتين لدخول الاتحاد، مع الإشارة لعلاقة الاتحاد الأوروبي ببعض المنظمات الأوروبية و دوره فيها. و بخصوص **المبحث الثاني**، الذي يتكلم عن تداعيات الاتحاد الأوروبي الدولية، أوضح في **المطلب الأول** تأثير الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي متبادل، من خلال رؤية علاقة التأثير و التأثر بين النظامين الإقليمي و الأوروبي و العالمي، و من حيث رؤية الاتحاد الأوروبي للعلاقات الدولية. أما في **المطلب الثاني**، أتطرق إلى السياسة الخارجية و الأمنية الموحدة للاتحاد الأوروبي، آخذا بعين الاعتبار بعض مجريات القضايا الدولية و علاقتها بالاتحاد الأوروبي مشيرا إلى كل من(الولايات المتحدة الأمريكية، الوطن العربي، بعض القارات ، المنظمات العالمية)و علاقتها بالاتحاد الأوروبي، و ذاكرا للسياسة الأمنية له و التحديات التي تواجهه.

و عليه فان العناصر الأساسية للخطة ستكون على النحو الاتي:

الخطـــــــة:

الفصل الأول: الاتحاد الأوروبي و تنظيم أجهزته

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي تكتل حديث متميز:

المطلب الأول: المجموعات الأوروبية و دورها في قيام الاتحاد الأوروبي:

الفرع الأول: محاولات التنظيم الأوروبي و ظروفه:

الفرع الثاني: المنظمات الأوربية نواة لقيام كيان أوروبي موحد:

المطلب الثاني: نشأة الاتحاد الأوروبي:

الفرع الأول: المعاهدات المنشأة للاتحاد الأوروبي:

الفرع الثاني: المصادر القانونية للاتحاد الأوروبي:

المبحث الثاني: هيكل الاتحاد الأوروبي:

المطلب الأول: المبادئ التي تحكم تنظيمه:

الفرع الأول: معالم الاتحاد الأوروبي:

الفرع الثاني: مبادئ الاتحاد الأوروبي و أهدافه:

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي وآليات عمله:

الفرع الأول: أجهزة الاتحاد الأوروبي:

الفرع الثاني: التشريعات الصادرة عن أجهزة الجماعة:

الفصل الثاني: الاتحاد الأوروبي بين التداعيات الاقليمية و الدولية:

المبحث الأول: تداعيات الاتحاد الأوروبي الإقليمية:

المطلب الأول: البعد الإقليمي للاتحاد الأوروبي:

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية لدول الاتحاد الأوروبي و مستويات هذا النظام:

الفرع الثاني: تعزيز المكاسب الإقليمية للاتحاد الأوروبي:

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي و مدى هيمنته على الإقليم الأوروبي:

الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي و الدول الاتحادية(الدول الداخلة في الاتحاد)

الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي و الدول الأوروبية الأخرى:

المبحث الثاني: تداعيات الاتحاد الأوروبي الدولية:

المطلب الأول: تأثير الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي متبادل:

الفرع الأول: علاقة التأثير و التأثر بين النظامين الإقليمي و الأوروبي و العالمي:

الفرع الثاني: الرؤية الأوروبية للعلاقات الدولية:

المطلب الثاني: السياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد الأوروبي موحدة:

الفرع الأول: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي:

الفرع الثاني: السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي و التحديات التي تواجهه: